

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation



أحجام القوى السياسية في لبنان



تحليل مفصل

لنتائج

الانتخابات النيابية

عام ٢٠٠٩

أحجام القوى السياسية في لبنان:

تحليل مفصّل لنتائج الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٩

**أحجام القوى السياسية في لبنان:
تحليل مفصّل لنتائج
الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٩**



المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for
Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات.

عنوان أحجام القوى السياسية في لبنان: تحليل مفصل لنتائج الانتخابات
الدراسة: النياية عام ٢٠٠٩.

إعداد: مديرية الإحصاء واستطلاعات الرأي.

الباحثان: علي خليل - محمود شعيتو.

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

تاريخ النشر: حزيران ٢٠١٣ م الموافق شعبان ١٤٣٤

الطبعة: الثانية (نسخة منقّحة)

القياس: ٢٤ × ١٧

حقوق الطبع محفوظة للمركز

بئر حسن - خلف الفانزوي وورلد - جادة الأسد - بناية الإنماء غروب - الطابق الأول.

هاتف: ٨٣٦٦١٠ / ٠١. فاكس: ٨٣٦٦١١ / ٠١. خليوي: ٨٣٣٤٣٨ / ٠٣.

P.O.Box: 24/47

البريد الإلكتروني:
dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

الفهرس

مدخل	١١
آليات التحليل ونتائجه	١٧
القسم الأول: أحجام القوى السياسية في لبنان	١٩
الخريطة الانتخابية وتوزع القوى في لبنان وفقاً لانتخابات ٢٠٠٩	٢١
القسم الثاني: أحجام القوى السياسية في المحافظات اللبنانية	٢٧
أولاً: محافظة بيروت	٢٧
التوزيع الطائفي والمذهبي للناخبين في دائرة بيروت الأولى	٣٠
التوزيع الطائفي والمذهبي للمقترعين في دائرة بيروت الأولى	٣١
النتائج النهائية في دائرة بيروت الأولى	٣١
التوزيع الطائفي والمذهبي للناخبين في دائرة بيروت الثانية	٣٢
التوزيع المذهبي والطائفي للمقترعين في دائرة بيروت الثانية	٣٣
النتائج النهائية في دائرة بيروت الثانية	٣٣
التوزيع الطائفي والمذهبي للناخبين في دائرة بيروت الثالثة	٣٤

التوزيع المذهبي والطائفي للمقترعين في دائرة بيروت الثالثة ٣٤

النتائج النهائية في دائرة بيروت الثالثة ٣٥

ثانياً: محافظة جبل لبنان ٣٧

التوزيع الطائفي والمذهبي للناخبين في دائرة جبيل ٤٠

التوزيع المذهبي والطائفي للمقترعين في دائرة جبيل ٤٠

النتائج النهائية في دائرة جبيل ٤١

التوزيع الطائفي والمذهبي للناخبين في دائرة كسروان ٤٢

التوزيع المذهبي والطائفي للمقترعين في دائرة كسروان ٤٢

النتائج النهائية في دائرة كسروان ٤٣

التوزيع الطائفي والمذهبي للناخبين في دائرة المتن الشمالي ٤٤

التوزيع المذهبي والطائفي للمقترعين في دائرة المتن الشمالي ٤٤

النتائج النهائية في دائرة المتن ٤٥

التوزيع الطائفي والمذهبي للناخبين في دائرة بعبدا ٤٦

التوزيع المذهبي والطائفي للمقترعين في دائرة بعبدا ٤٦

النتائج النهائية في دائرة بعبدا ٤٧

التوزيع الطائفي والمذهبي للناخبين في دائرة عاليه ٤٨

التوزيع المذهبي والطائفي للمقترعين في دائرة عاليه ٤٩

النتائج النهائية في دائرة عاليه ٤٩

التوزيع الطائفي والمذهبي للناخبين في دائرة الشوف ٥١

التوزيع المذهبي والطائفي للمقترعين في دائرة الشوف ٥١

النتائج النهائية في دائرة الشوف ٥١

ثالثاً : محافظتا الجنوب والنبطية.....٥٣

- ٥٧.....التوزيع الطائفي والمذهبي للناخبين في دائرة قرى صيدا
- ٥٨.....التوزيع المذهبي والطائفي للمقترعين في دائرة قرى صيدا
- ٥٨.....النتائج النهائية في دائرة قرى صيدا
- ٥٩.....التوزيع الطائفي والمذهبي للناخبين في دائرة صور
- ٥٩.....التوزيع المذهبي والطائفي للمقترعين في دائرة صور
- ٦٠.....النتائج النهائية في دائرة صور
- ٦١.....التوزيع الطائفي والمذهبي للناخبين في دائرة بنت جبيل
- ٦١.....التوزيع المذهبي والطائفي للمقترعين في دائرة بنت جبيل
- ٦٢.....النتائج النهائية في دائرة بنت جبيل
- ٦٣.....التوزيع الطائفي والمذهبي للناخبين في دائرة مرجعيون وحاصبيا
- ٦٣.....التوزيع المذهبي والطائفي للمقترعين في دائرة مرجعيون وحاصبيا
- ٦٤.....النتائج النهائية في دائرة مرجعيون وحاصبيا
- ٦٥.....التوزيع الطائفي والمذهبي للناخبين في دائرة النبطية
- ٦٥.....التوزيع المذهبي والطائفي للمقترعين في دائرة النبطية
- ٦٦.....النتائج النهائية في دائرة النبطية
- ٦٧.....التوزيع الطائفي والمذهبي للناخبين في دائرة جزين
- ٦٧.....التوزيع المذهبي والطائفي للمقترعين في دائرة جزين
- ٦٨.....النتائج النهائية في دائرة جزين

رابعاً: محافظة البقاع..... ٦٩

٧٢.....التوزيع الطائفي والمذهبي للناخبين في دائرة زحلة

٧٣.....التوزيع المذهبي والطائفي للمقترعين في دائرة زحلة

٧٣.....النتائج النهائية في دائرة زحلة

٧٥.....التوزيع الطائفي والمذهبي للناخبين في دائرة البقاع الغربي - راشيا

٧٥.....التوزيع المذهبي والطائفي للمقترعين في دائرة البقاع الغربي - راشيا

٧٦.....النتائج النهائية في دائرة البقاع الغربي - راشيا

٧٧.....التوزيع الطائفي والمذهبي للناخبين في دائرة بعلبك - الهرمل

٧٨.....التوزيع المذهبي والطائفي للمقترعين في دائرة بعلبك - الهرمل

٧٨.....النتائج النهائية في دائرة بعلبك - الهرمل

خامساً: محافظة الشمال..... ٨١

٨٤.....التوزيع المذهبي والطائفي للناخبين في دائرة البترون

٨٥.....النتائج النهائية في دائرة البترون

٨٦.....التوزيع الطائفي والمذهبي للناخبين في دائرة بشرّي

٨٦.....التوزيع المذهبي والطائفي للمقترعين في دائرة بشرّي

٨٧.....النتائج النهائية في دائرة بشرّي

٨٧.....التوزيع الطائفي والمذهبي للناخبين في دائرة عكار

٨٨.....التوزيع المذهبي والطائفي للمقترعين في دائرة عكار

٨٨.....النتائج النهائية في دائرة عكار

٩٠.....التوزيع الطائفي والمذهبي للناخبين في دائرة المنية - الضنية

٩٠.....التوزيع المذهبي والطائفي للمقترعين في دائرة المنية - الضنية

٩١.....النتائج النهائية في دائرة المنية - الضنية

- ٩٢.....التوزيع الطائفي والمذهبي للناخبين في دائرة طرابلس
- ٩٣.....التوزيع المذهبي والطائفي للمقترعين في دائرة طرابلس
- ٩٣.....النتائج النهائية في دائرة طرابلس
- ٩٥.....التوزيع الطائفي والمذهبي للناخبين في دائرة الكورة
- ٩٥.....التوزيع المذهبي والطائفي للمقترعين في دائرة الكورة
- ٩٦.....النتائج النهائية في دائرة الكورة
- ٩٧.....التوزيع الطائفي والمذهبي للناخبين في دائرة زغرتا
- ٩٧.....التوزيع المذهبي والطائفي للمقترعين في دائرة زغرتا
- ٩٨.....النتائج النهائية في دائرة زغرتا

مدخل

ما زال قانون الانتخابات النيابية يشكل مادة خلافية تنافسية بين القوى السياسية في لبنان على الرغم من مرور ثلاثة وعشرين عاماً على «وثيقة الوفاق الوطني اللبناني» التي تمّ الاتفاق عليها في مدينة الطائف بالسعودية بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢٢ وصدّقها مجلس النواب اللبناني في جلسته المنعقدة في القليعات بتاريخ ١٩٨٩/١١/٥.

وقد نصّت وثيقة الطائف هذه على أن «تجري الانتخابات النيابية وفقاً لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة، يُراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمّن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل، بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسّسات».

وإذا كانت وثيقة الطائف قد نصّت، من ضمن ما نصّت عليه من مبادئ دستورية إصلاحية، على ضرورة سنّ قانون انتخاب جديد فذلك إدراكاً من واضعيها لعدم كفاية القانون أو القوانين الانتخابية المعمول بها سابقاً في حلّ مُعضلة التمثيل النيابي التي كان النظام السياسي اللبناني يعاني منها ولا يزال.

وعلى الرغم من إقرار مبدأ الإصلاح وضرورته، فإن قانون الانتخاب العتيق الذي يضمن صحة وعدالة وفعالية التمثيل لم ير النور، وما زال التنافس أو الخلاف بصدد هذا القانون يتجدد دورياً في سياق التحضير لكل دورة انتخابية لتجديد المجلس النيابي.

ويتمحور هذا الخلاف أو التنافس حول شكل وحجم الدائرة الانتخابية أساساً، فتنشط الصفقات والتسويات لتفصيل دوائر انتخابية تراعي أو تضمن تمثيلاً سياسياً للقوى لا يتناسب مع أحجامها الفعلية.

ولعل أبرز مثالب قانون الانتخاب المعمول به في لبنان أنه يوفر للأقلية تمثيلاً يمكنها من تولي مقاليد الأمور، بفعل اعتماد نظام الانتخاب الأكثرية متضافراً مع شكل وحجم الدوائر الانتخابية المفصلة على مقاسات محددة، ما يؤدي إلى تشويه الخيارات الشعبية ويسوقها نحو إفراز مجلس نيابي لا يمثل حقيقة توزع القوى وأحجامها.

فمن المسلم به أن نظام الانتخاب الأكثرية يؤدي إلى تهميش قوى وخيارات وازنة في الأصل، من خلال تولي المقعد النيابي من يحصل على أكثرية الأصوات ولو بفارق بسيط. وإذا أضفنا إلى ذلك أن نسبة التصويت في أحسن الحالات تدور حول ٥٠٪ من عدد الناخبين وأن الفوز غالباً ما يكون بنحو ٥٠٪ أو أكثر قليلاً من أصوات المقترعين، فذلك يعني أن ٢٥٪ من عدد الناخبين هم من يجري تمثيلهم في المجلس النيابي، فيما يبقى ٧٥٪ من الناخبين غير ممثلين ولا دور لهم في العملية السياسية.

أما تقسيم الدوائر الانتخابية في لبنان فإنه يتضمن غالباً مفارقات غريبة، حيث تحسم النتائج في بعض الأحيان لمصلحة الأقل تمثيلاً على المستوى الوطني، على نحو ما شهدته انتخابات ٢٠٠٩ حيث بينت النتائج الكلية لمجموع

الدوائر أن أكثرية المقاعد ذهبت إلى من حصل على العدد الأدنى من أصوات المقترعين في الاصطفاف السياسي بين فريقي ٨ آذار و١٤ آذار، وأن المجموع العام لأصوات المقترعين لقوى ٨ آذار على مستوى لبنان كان أكبر من مجموع أصوات المقترعين لقوى ١٤ آذار، وعلى الرغم من ذلك جاءت النتائج مخالفة لنسب التصويت العام.

وسواء أكانت نتائج هذا الانتخاب الأكثر ليّصالح هذا الفريق السياسي أم ذلك، في هذه الدورة الانتخابية أم تلك، فإن إصلاح النظام الانتخابي يبقى ضرورة وطنية تتجاوز مصالح الأفرقاء السياسيين كافة وتصبّ في مصلحة النظام الديمقراطي الأفضل تمثيلاً لتطلعات الشعب بمختلف فئاته وتياراته السياسية. من هنا تبرز ضرورة السير فعلياً في تطبيق إصلاحات الطائف في ما يتعلق بقانون الانتخاب لجهة سن قانون عصري يضمن صحة التمثيل وفعاليته وعدالته، ويعبّر عن واقع القوى السياسية وفقاً لأحجامها الحقيقية.

انتخابات ٢٠٠٩ :

شكّل اعتماد قانون ١٩٦٠ في انتخابات العام ٢٠٠٩ خطوة إلى الوراء في سياق المسار الإصلاحي المفترض لقانون الانتخاب: وأبرز ما تميّزت به هذه الانتخابات: ١- الدوائر الانتخابية:

تفصيل الدوائر الانتخابية على نحو مكنّ ٤٥٪ من المقترعين من التحكم بـ ٥٥٪ من المقاعد النيابية.

٢- المغتربون:

كان موضوع المغتربين عاملاً مؤثراً وحاسماً في نتائج بعض الدوائر الانتخابية، وجرى استقدام عشرات الآلاف من المغتربين إلى الانتخابات في الدوائر الحساسة

والمهمة والتي غيرت المعادلة وقلبت الأمور: وقد أشار بعض التقديرات إلى وصول عدد المغتربين المستقدمين إلى نحو ١٢٠ ألفاً توزعوا على القوى وفق التالي:

◀ ٨٠ ألفاً استقدمتهم ماكينه الموالاة.

◀ ٣٠ ألفاً استقدمتهم ماكينه المعارضة.

◀ ١٠ آلاف حضروا بأنفسهم.

أما على مستوى المناطق، فقد توزع المغتربون كالاتي:

◀ دائرة بيروت الأولى: ١٣ ألف ناخب.

◀ دائرة زحلة: ١٢ ألف ناخب.

◀ دائرة البقاع الغربي وراشيا: ١١ ألف ناخب.

◀ المتن الشمالي: ٧ آلاف ناخب.

◀ دائرة صيدا: ٦ آلاف ناخب.

◀ دائرة الكورة: ألفا ناخب.

◀ دائرة البترون: ١٥٠٠ ناخب.

٣- المال السياسي:

أدى المال السياسي دوراً كبيراً في انتخابات ٢٠٠٩. وقد ساعد على ذلك اعتماد دائرة القضاء الذي ضخّم هذا الدور، بالإضافة إلى عمليات بيع وشراء الأصوات وفضائح الرشوة وشراء الذمم الانتخابية وحصلت عمليات مبتكرة لتحديد الأصوات عبر دفع أثمان إلى شرائح ناخبة حليفة للخصم مقابل تعهدا بعدم القيام بواجبها الانتخابي يوم الاقتراع.

وأتاح تصغير الدائرة القدرة على شراء الأصوات المرجحة وهي ممكنة ومقتدر عليها، بالنظر إلى إمكانيات الجهات الممولة لشراء الذمم الانتخابية؛ وهذا الأمر لا يمكن تحصيله بهذه الشمولية في حالة اتساع نطاق الدائرة الانتخابية لتصبح

بحدود الدائرة الكبرى واعتماد قانون التصويت النسبي فيها. فكان من نتائج الإنفاق الهائل لدى فريق ١٤ آذار، والذي جاوز وفق صحيفة نيوزويك سقف ٧٥٠ مليون دولاراً، الإخلال بالتوازن الانتخابي، الأمر الذي قد يقود إلى التشكيك في نزاهة الانتخابات ويطعن في صدقتها.

٤- عنف الصراع السياسي:

اتسمت الحملة الانتخابية في انتخابات ٢٠٠٩ بالصراع السياسي العنيف بين قوى ١٤ آذار التي ضمّت كتلة المستقبل بالتحالف مع حزب الكتائب اللبنانية وحزب القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي، بالإضافة إلى العديد من الشخصيات الأخرى، وبين قوى ٨ آذار التي ضمّت حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر وتيار المردة وعمر كرامي. وكان الصراع على أشده بين التيارين المتباعدين في توجهاتهما ونظرتهما إلى مستقبل لبنان تمحور حول الموقف من المقاومة ومن التدخل الدولي.

٥- التدخل الدولي:

برز التدخل الدولي في انتخابات ٢٠٠٩ لأجل التأثير على إرادة الناخب اللبناني لمصلحة فريق ضد آخر. وأبرز مظاهر هذا التدخل زيارة نائب الرئيس الأميركي إلى لبنان عشية إجراء الانتخابات واجتماعه بأركان فريق ١٤ آذار وإبداء الدعم لهم.

كما تجلّى التدخل الدولي أيضاً في سلوك المؤسسات والهيئات الدولية لمراقبة الانتخابات وشفافيتها القانونية، من خلال غضّ النظر عن عمليات التزوير المباشرة وغير المباشرة وعمليات شراء الأصوات الكثيفة، واعتبار أن هذا السلوك هو جزء من الفلكلور اللبناني.

٦- استنفار مذهبي وطائفي:

شهدت هذه الانتخابات استنفاراً عالياً للحس المذهبي والطائفي الذي اعتمدته بعض الأطراف اللبنانية للتأثير على النتائج وحشد الناخبين.

٧- انحصار المعارك في الدوائر المختلطة:

أفرزت هذه الانتخابات مناطق شبه محسومة التمثيل سلفاً، وانحصرت المعارك في بعض الدوائر التي فيها اختلاط طائفي يسمح بالمنافسة الانتخابية، كدائرة البقاع الغربي والبقاع الأوسط (زحلة)، وفي المناطق المسيحية حيث يكون وجود للتيار الوطني الحر ومنافسيه من قوى ١٤ آذار، كدائرة بيروت الأولى ودائرة البترون، إضافة إلى منطقة صيدا التي كانت المنافسة فيها شبه معدومة في السابق لأن مقعديها كانا موزعين في أغلب الأحيان لبهية الحريري وأسامة سعد.

٨- رمزية الدوائر:

امتازت الدوائر المؤثرة والساخنة التي تم تداولها واختيارها وقراءة عوامل الفشل والسقوط فيها برمزية معينة (دائرة زحلة وتتجلى رمزيتها بوجود الوزير جوزيف سكاف، ودائرة البقاع الغربي بوجود الوزير السابق عبد الرحيم مراد، ودائرة بيروت الأولى بوجود اللواء عصام أبو جمرا، ودائرة البترون بوجود الوزير جبران باسيل، ودائرة صيدا بوجود رئيس الحكومة السابق فؤاد السنيورة...).

آليات التحليل ونتائجه

شكّل التنافس الشديد بين القوى والتيارات السياسية في معظم الدوائر الانتخابية أحد أبرز المبادئ التي اعتمدت في آليات التحليل، حيث أمكن تحديد الكتلة التجبيرية^(١) انطلاقاً من الحد الأدنى للأصوات التي نالها المرشحون من هذه القوى؛ وقد ساعد التجييش الطائفي الذي رافق العملية الانتخابية في مقارنة الأرقام والمؤشرات. ففي دائرة بيروت الثالثة مثلاً تم تحديد القوة التجبيرية لتيار حزب المستقبل بلحاظ الحد الأدنى للأصوات التي نالها المرشحون من أصوات السنة في لائحة قوى ١٤ آذار وحصّة حزب الله وحركة أمل من أصوات الناخبين الشيعة في لائحة قوى ٨ آذار وكذلك قوى التيار الوطني الحر وحلفائه من أصوات الموارنة الخ.... بالإضافة إلى ما تقدم، اعتمدنا في بناء النتائج وتحديد الأوزان والأحجام الانتخابية للقوى والشخصيات السياسية على ما أنجزه المركز خلال السنوات السابقة من مسوحات انتخابية واستطلاعات رأي، كما تم الاعتماد بشكل أساسي على دراسة الأحجام والقوى السياسية التي أعدها المركز عن نتائج انتخابات ٢٠٠٥ وخصوصاً في الدوائر التي شهدت تحالفات انتخابية داخل الطائفة الواحدة.

ينبغي الإشارة إلى أنه في بعض مناطق الجنوب (صور ومرجعيون وحاصبيا مثلاً) وبعض مناطق البقاع (بعلبك- الهرمل) سجّل تدنٍ في نسبة اقتراع السنّة مثلاً، على اعتبار أن نتائج الانتخابات محسومة سلفاً لصالح حزب الله وحركة أمل وأن أصواتهم واقتراعهم لن تكون ذات قيمة وجدوى، خلافاً لما يمكن أن يكون الحال فيما لو تم اعتماد النظام النسبي في الانتخابات القادمة.

كما يُلاحظ أن الاقتراع الأرمني المنخفض في دائرة بيروت الثانية لا يُعبّر بشكل دقيق عن حجم الأرمن ووزنهم الحقيقي الذي يتجاوز نسبة الاقتراع بعدة أضعاف،

(١) هي النسوة الصلبة للقوى الانتخابية، فلا يمنحون أصواتهم إلا لها، ويقادون في الآن عينه لتحالفاتها الانتخابية، وفق ما تقتضيه مصلحة الطرف أو الجهة التي يوالونها.

وسبب هذا الانخفاض فوز مرشحي الأرمن بالتزكية وبالتالي عدم حصول معركة في هذه الدائرة مما أدى إلى إحجام نسبة كبيرة منهم عن المشاركة في العملية الانتخابية.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الكتلة الانتخابية لتيار المستقبل، وفقاً لتقديرات انتخابات ٢٠٠٩ والتي بلغت قرابة ٢٤٥٠٠٠ مقترع، ما كانت لتصل إلى هذا المستوى لولا أعداد المغتربين التي وفدت إلى لبنان وتمّ استقدامها من قبل التيار وحلفائه من الخارج للاقتراع لصالح لوائهم، وخصوصاً في الدوائر الساخنة انتخابياً (مثل زحلة- بيروت الأولى- صيدا- البقاع الغربي- البترون الخ...)، مما أدى إلى قلب الموازين لصالح قوى ١٤ آذار التي حصلت على الأغلبية النيابية، بينما حصلت قوى ٨ آذار على الأغلبية الشعبية.